يريده الراهن منه كان يكون عبدا يخيط واراد منه الخياطة
لم يسترد لان اليد للمرتهن كما سبق وقولي يريده من
زيادتي والا اي وان لم يمكن الانتفاع به بلا استرداد
فيسترد كان يكون دارا يسكنها او دابة يركبها او عبدا
يخدم ويرد الدابة والعبد الى مرتهن ليلا ويشترط استرداده
الامة من غشيانها لكونه محرما لها او ثقة ولو اهل
ويشهد عليه المرتهن بالاسترداد للانتفاع شاهدين
في كل استردادة ان انتهه فان وثق به فلا حاجة للاشهاد
وله باذن مرتهن ما منعناه من تصرف وانتفاع فيحل
الوطئ فان لم يحل فالرهن بحاله وان احبل او اعتق او
باع تفذ وبطل الرهن لا بيعه بشرط يحل موجل
من ثمنه وعليه اقتصر الاصل وغيره او بشرط رهن
ثمنه وان كان الدين حالا فلا يصح البيع لفساد الاذن بفساد
الشرط وقيد فساد الشرط في الثاني بجهالة الثمن عند
الاذن وله اي للمرتهن رجوع عن الاذن قبل تصرف راهن
كما للموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل وله الرجوع ايضا بعد
تصرفه بهبة او رهن بلا قبض و بوطئ بلا احبال فان تصرف
بعده اي بعد رجوعه ولو جاهلا به لغا تصرفه كتصرف وكيل
عزل قبل علمه موكله **فصل** فيما يترتب على لزوم
الرهن اذا لزم الرهن قاله في المرهون للمرتهن

لانها الركن الاعظم في التوثق وخرج برمادي غاليا
ما لو رهن رقيقا مسلما او مصحفا من كافر او سلاحا من حربي
فيوضع عند من له تملكه وما لو رهن امة فان كانت صغيرة
لا تشتهى او كان المرتهن محرما او ثقة من امرأة او مسوح
او من اجنبي عند عليلة او محرمة او امرأتان ثقتان
وضعتا عند والا فعند محرم لهما او ثقة مما مر والخنثى
كالامة لكن لا يوضع عند امرأة اجنبية وتقدم ان اليد
تزال للانتفاع به ولهما اي الراهن والمرتهن شرط وضعه
اي المرهون عند ثالث او اثنين مثلا لان كلا منهما قد
لا يثق بالاخر وكما يتولى الواحد الحفظ يتولى القبض انفاكما
اقتضاه كلام ابن الرفعة ولا ينفرد في صورة الاثنين
احدهما بحفظه كنظيره في الوكالة والوصية فيجعلان ما
في حرز لهما فان انفرد احدهما بحفظ ضمن نصفه او سلم
احدهما الى الاخر ضمنا معا النصف الا باذن من العاقدين
فيجوز الانفراد وتعبيري كالروضة وأصلها بثالث اولى
من تعبيره بعدل فان الفاسق كالعدل في ذلك لكن محله
في من يتصرف لنفسه التصرف التام اما غيره كوكيل ووكيل
وقيم وماذون له وعامل قراض ومكاتب حيث يجوز لهم
ذلك فلا بد من عدالة من يوضع المرهون عنده ذكر الجرجاني
الاذرعي ويتعين ممن هوای المرهون بيده من مرتهن

Copyright © King Saud University